

Distr.: General
20 July 2005
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٢٢٩ المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥ فيما يتصل بنظر مجلس الأمن في البند المعنون "إحاطات مقدمة من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يُشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلام والأمن، وأن أية أعمال إرهابية تُرتكب هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دوافعها، متى ارتكبت، وأيا كان مرتكبوها. ويكرر مجلس الأمن إدانته لشبكة القاعدة والجماعات الإرهابية الأخرى لارتكابها أفعالا إجرامية مستمرة ومتعددة، ترمي إلى إحداث الموت وتدمير الممتلكات وتقويض الاستقرار. كما يؤكد مجلس الأمن من جديد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك وسائل إيصالها تُشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ويُشير إلى قلقه الشديد بشأن الخطر الذي تمثله الجهات الفاعلة من غير الدول التي تحاول استحداث الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها والحصول على تلك الأسلحة والوسائل وصنعها وامتلاكها ونقلها وتحويلها واستخدامها.

"ويكرر مجلس الأمن طلبه إلى جميع الدول الأعضاء أن تُصبح أطرافا في جميع الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة لمكافحة الإرهاب، ويوجه انتباهها في هذا السياق إلى الحدث الخاص بالمعاهدات الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر، ويشجع الدول الأعضاء على أن تغتنم تلك الفرصة للتوقيع على اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي. ويهيب مجلس الأمن بالدول الأعضاء أن تتعاون على وجه الاستعجال على حسم جميع المسائل المعلقة بغية اعتماد مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

”ويبحث مجلس الأمن جميع الدول على التعاون من أجل تقديم مرتكبي ومنظمي أعمال الإرهاب ومن يرعون تلك الأعمال إلى العدالة وفقاً لمبدأ التسليم أو المقاضاة. وتؤكد الأحداث الأخيرة التي أداها مجلس الأمن في القرار ١٦١١ (٢٠٠٥) والبيان الرئاسي S/PRST/2005/29، إلحاح الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وضرورة مضاعفتها.

”ويرحب مجلس الأمن بالإحاطات التي قدمها رؤساء لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة/الطالبان المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عن أعمال اللجان الثلاث. ويعيد مجلس الأمن تأكيد الأهمية والإلحاح اللذين يعلقهما على تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة باللجان الثلاث فضلاً عن تنفيذ ولاية كل منها. ومن ثم يشجع مجلس الأمن الأعضاء واللجان المعنية بشدة على مضاعفة الجهود التي تبذلها سعياً إلى سبل زيادة تعزيز تنفيذ القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وفقاً لأحكام هذه القرارات والقرارات الأخرى ذات الصلة.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد طلبه تعزيز التعاون فيما بين اللجان الثلاث، فضلاً عن التعاون بين أفرقة الخبراء التابعة لها، في رصد تنفيذ الدول لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع الاحترام الواجب لولاياتها المختلفة، وذلك بطرق منها تعزيز تبادل المعلومات، والرد المنسق على التأخر في تقديم تقارير الدول إلى اللجان الثلاث، والمسائل الأخرى ذات الصلة باللجان الثلاث. كما يدعو مجلس الأمن اللجان الثلاث إلى مواصلة تعاونها مع الفريق العامل المنشأ عملاً بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

”ويبحث مجلس الأمن الدول الأعضاء على مضاعفة الجهود التي تبذلها لتنفيذ أحكام القرارات المتعلقة باللجان الثلاث. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن تنفيذ أحكام هذه القرارات يقع على عاتق الدول كما يشجعها على طلب المساعدة اللازمة لكفالة توفر القدرة الضرورية لتنفيذ هذه القرارات.

”ويكرر مجلس الأمن إنه يمكن للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة أن تؤدي دوراً حيوياً في دعم أهداف هذه القرارات، وإذكاء الوعي بأهميتها، ومساعدة أعضائها على تنفيذها. ويشجع مجلس الأمن تلك المنظمات على أن تقدم المساعدة التقنية اللازمة عند الاقتضاء، حسب طلب اللجنة ذات الصلة

وعندما تطلب ذلك. وفضلا عن ذلك، يُشجع مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة/الطالبان، وعند الاقتضاء، اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠، التابعة له، فضلا عن المنظمات ذات الصلة، على تعزيز تعاونها بغية تحديد وتشجيع وتطوير أفضل الممارسات المؤدية إلى توفير الوضوح والإرشاد للدول بصدد تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة.

”ويُشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء، التي بوسعها توفير المساعدة التقنية على أن تقوم بذلك على سبيل الأولوية.

”ويدعو مجلس الأمن اللجان الثلاث إلى مواصلة تقديم تقارير عن أنشطتها على فترات منتظمة، وبطريقة منسقة حسب الاقتضاء.
